

محمد المبارك



a32101 0019523146

الدولة عند ابن تيمية



محمد المبارك

عميد كلية - جامعة دمشق

الدولة عند ابن تيمية

هذا كتاب من مجموع كتبه الإسلامية الذي أجمعه لنفسه
ولا يلى إلا ما كان له من مؤلفات وأعماله الخاصة في دمشق من ١٩
سنة ١٣٨٠ هـ إلى سنة ١٩٦١ هـ و ٢١ سنة ١٣٨٠
الموافق ٦ نيسان ١٩٦١

دار الفكر بدمشق

دولته إلى دول متعددة يستقل لكل منهم حكمه ويعرست إلى عروات
عسفة من نصيبين وشار مهدده حارب و لاستيلاء كما تعرضت عقائد
المسلمين مدبرون إلى سرور عسفة يودية واعسفه وظهر أثر ذلك في
الفلسفة و تنكابين ولا سم من اسعفة .

والمحمد المعه الاسلامي الحوي سامي طوي محمده ومدهب تقوم
على تعيد كل حيل من قبله وافنصار اساع كل مدهب على احوال ثمنه
واعتار الاحكام والنصوص مسعفة من ماته المعسوده في لشرع
وصروف طليم في اسنه ونوارث سامي مدهب وعاداب دحت في
حياته واحباب في مدهب وشماة م فحسب سبور التوحيد، و قسم
المسلمون إلى فرد بقي معهم في طلاق خلاف مدهبي أو سياسي وتعد
معها الآخر و بحرف انحرى كسر عن نماير لاسلام كما فهم لا يون
من مصحابة والتاسين .

اب ذلك كله اومس ثوره حدره عميقة ومعدره في جهاب ككثره
عسكره وفكره و جماعه . وكان شبح لالام بقي اللدن ييمية
أصدق من يمثل هذه اشوره في جمع وحوه وأقوى من حارب في
مختلف جهته . فكان ان اثر المدهب أمام سرور اسعوف، وكان لاثر على
تعمكر مواني و ماسعه المودية مود إلى اتمكر عربي لاسلامي،
وكان لمحمد لاسلام في طهاته لعقبيه مدهبه إلى تأسيس المجتمع على
العدا، وواسعت بروح اتوجه لاسله وانكافع كل بحراف من

حاده الاسلام لواسعة ، والمخارب لكل شعوية تنعص العرب أو
تكيد للاسلام .

وقد ألتفت على النجاح في توريه وجهده وإصلاحه إحاطة بادره
علوم الاسلام من الكتاب وسنة وفعه الصحابة وآراء الاثمة والمذاهب
وعاد في الفكر وفدرة على تمحيص والتحليل وفهم للنصوص وعم
متين بالعربية وربط بين قواعد الاسلام وتدابيره ومشكلات الحياة في
عصره ، وفدرة عجيبة على استنباط مقاصد الشريعة ومعرفة مصالح الحياة
وعلى توفيق بين النصوص ومقاصدها والحياة ومصلحتها . هذا مع ربه
في ادب وترفع عن سبب وإحلام لله وحرقة في الحق أمام حكام
ولامرء وأمام حمة .

وهو في رأس من لافد دواوير من معكري لاسلام وعصائه
لدى سقطة ان يتحرروا من تأثير عصره بخبر وأعباء وأن بدعوا
نفساً إلى هذا لتحرر دواعي للعودة إلى سبب لاسلام لأسيل الذي
حفظه وقته ووجهه حبل عربي الاول من صحابة والتابعين وقد أوتي
كل صفات بني نؤله برتبة الاحياء ، ورزق لأداة التي تمكنه أن
سكون في حده أهل سنة واسمة العربية ، وفي خط اندھب الحسنی
عظیم صاحب مذهب في عهد ولاسقط .

صلة الموضوع بالعصر :

اب موضوع الدولة والحكم وإن سكر من موضوعات المهمة التي

شطب فقهاء مسلمين و انتهت عند انصر الاول للاسلام فعلموا بانه
بآراء ومفادات، لكنه ذو حظوره خاصة بسنة بعد ان تيمية وط. وفيه
السياسية.

دلت ان بلاد الاسلام ومنها اشم ومصر كانت هذه و ب
التار والمور من الشرق واصلين من العرب، وقد تكرر حدوث هذه
عروب في حياة ان تمنة وعقله وعدا حطر ولا شت حليم سدد
كتاب الامة كله ولا بد من لوقوف امامه وحده بكل قوة وكل وسيلة
والحكومة التي كانت بحكم الشيم ومصر هي دولة الهيب و يمكن هذه
الدولة تتحقق فيها شروط الامة شرعة المرومة عند عقباء ولم
تكن جميع اعطى ونحو ولانها وبواب، كما مره معوله
وقد يكون ان تمنة من نور انفس لها ولكن بآره هذه المسن
كلها، يؤدى الى اصداف مع انها كانت وفيه صام عروب التار و صليبين
فلا بد من تبده ومعاونها في ذلك دون سكون عم يتعد من اعماله
من اوجهة الشرعية. لقد وقف ان سمية في هذا الموسوع بوقف
الحكيم ابوفى مصلحة الجماعة الذي تحبط له وحسب ويقوي كدهم
ويوقع عنها بدو. فكان دعة الجهاد والملة بد لدولة الهيب في كانت
القاهرة عاصمتها ومركزها ومعارض للاغلاب الالغصان الذي قام به
منعري في فترة قصره من ارمين والمحر من الشعب على الجهاد مع تلك
السلطة القائمة ولكنه من جهة اخرى كتب مغلنا ربه في وظائف الدولة

ومدى سلطانها على حقوق الراعي ووجوبه ومسؤولياته وحقوق
 رعيه ووجوبها ، وبذلك وصف موقف عالم الناصح من ولاية الأمور
 كما هو واجب عليه ، وأوقفه على أن السبب لمعرفة حقوقه كما يعرف
 وحجته كما تُشار في ذلك في مقدمة رسائله (السياسة الشرعية في إصلاح
 الراعي ورعيه) ، وقد هداه ربه بحصره فيها حوامع من سياسة
 الأئمة وإدارة أموره ، فسمى بها رايعي وترعى اقتضاها من واجب
 الله تعالى من ولاة الأمر .

مصادر الموضوع في مؤلفات أبي نعيم :

عاج من تجميع موضوع يدونه وحكمه وإمامه ولولايه وسياسة
 في ثلاثة من مؤلفاته خاصة

أولها : رسالة في السياسة الشرعية والتي كتبها في عهد
 الإمام عليه السلام وثم كتب الحاشية وقد صممه بحث في سبعة ولى
 الأمر في عهد الخاء العباسية لإقامة حدل الذي هو سنة سنوات
 ورسائل كما صرح به .

وثانيها : منهاج السنة الذي ضمن رأيه في الإمامة وشروطه وكيفية
 تعيين الإمام وما نسب له من صفات وموقف رعية منه من حيث الطاعة
 وهذه كتاب وضعه في إرد على كتاب منهاج الكرامة لأن لطاهر
 الحلي الذي تضمن رأيه في الإمامة في الإمامة وشروطها
 وصف لائحة . وقد عتمد في أكثر الأحوال على عهده للدهي
 وقد سمى بتقريب من منهاج الاعتدال .

من هذه الكتب ثلاثة يمكن أن يستخرج رأيي في تنمية في الدولة
 وحكم، وسأدر هذا في القول أن أي تنمية في صاعته تطرته في الدولة
 تأثر أولاً بأصول الإسلام لا في أعني كتاباً وسنة، وسلك في بوجه
 عام مثلث هذه السنة وسار في الطريق التي ساروا فيها، وكان في إدارته
 لبعض المسائل وإثارته بعض المشكلات وأكيدته لبعض الأمور
 وسقط أو سرعه انزوارها وعدم التوقف عندها متأثرين ببعض
 إصايفها وطروء عصره أساسه ومدرسه بتغييره لإممية في
 الإمامة والخلافة.

أما تحت موضوع الدولة واحكم سأذكر بهم من مبادئ
 الرسول صواب الله عليه في حوزة ربه، وما انكموا بكونه وهتموا
 به موقفاً لديهم وبثرتهم لأنفسهم أمام الله ودينه علمه ظروف
 الحياة وبطرحه فهم من أسئلة ومشكلات الدين من لإحسان علمها .
 هذه الحكومة قدوة هي تتخذ منها ونصير على أعدائها من
 الأعداء؟ وهل نصير على حاد حاد عنها ثم نصير من علمها؟ هل ندفع
 لها الأموال الكثيرة كركاء وهل ندفع لها ما سوى ذلك من
 لأموال؟ وهل نحن أحد من منها ودعنا بها؟

في عهد ابن تيمية وفي كل عهد، كانت وقائع الحياة تطرح على
 الدين هذه الأسئلة يجيب عليها الأعمال والقوانين ولا بد من حكم
 يستريح إليه ضمير المؤمن يرى به دمه ثم يموت به . فذلك أحد للعصاة

والتابعين وقصها. صدر الأول ثم لائحته المذهبات أقوالاً وُراء في هذا الموضوع الحيوي خطير. وقد كان للإمام أحمد ثم لتلاميذه وقصها مدهه من بعده آراء وصحة وبكيفية هنا تثير إلى كتب الأحكام السلطانية للعقيد حسبي في علي محمد بن حسين المراء المتوفي سنة ٤٥٨ واصبحر لماوردي الشافعي مؤلف كتاب الأحكام السلطانية أيضاً وكلاهما مطبوع.

الولاية

ولاية هي الكلمة العامة التي تطلقها اسمون على سلطة الحاكم واستند من يمنية كما تتصلها اسمون من قبله عند اصدار لأول وشمن جميع مراتب حاكم من الإمامة اعظم أو لولاية حتى ضمير الولايات أو الوصائف كما سمى في هذا العصر والكلام في الإمامة أو خلافة ليس إلا جزء من بحث اولاية اذ هو بحث في راسه الدولة الأولى.

وصونها وصورتها

بين الإمام بن يمينه في كتاب الحسة وفي حياصة شرعية " أنه لا بد مناس من حاكم وأن اولاية أي تمام نظام حاكم وح شرعاً وعقلا للناس. قال ابن يمينه في آخر فصل من فصول اساسية الشرعية

(١) حسة ص ١٤٣ : ١٤٤ (٢) - - - - - شرعية - - - - - صفة

« يجب أن يعرف أن ولادته من من عظم وحسب الله من لا يقدر
 لديهم، لا يهون من آدم لا يتم مصلحته إلا بالاحتياج حجة بمصيره
 إلى بعض ولا بد منه بعد الاحتياج من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم، إذا
 إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا به، ^(١) (رواه أبو داود من
 حديث أبي سعيد ورواه غيره) وروى الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله
 بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحل ثلاثة يكتبون ملاء من الأرض إلا
 أمروا به، ^(٢) فوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاحتياج الفعلي
 المعروض في سفر تنبأ به على سائر أنواع الاحتياج وذلك الله تعالى
 أوجب الأمر المعروف وسبي من يسكن ولا يتم ذلك إلا بقوله وإماره
 وكذا أن سائر ما أوجه من طاعة وإعانة وإقامة جمع وتجمع ولأغراض
 وعسر، سلام وإقامة الحدود ولا يتم إلا بالقوة والإمارة وهذا روى
 أن المطالب من الله في الأرض وعلى سبيل سنة من إمام جائر يصح
 من إليه بلا سلطان وتحرية بين ذلك، فهو أحد الحدود لإمارة ذلك
 وقرينة تقترب بها إلى الله. » ^(٣)

وجاء في كتاب الحسنة :

« وكل من آدم لا يتم مصلحته لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا في
 الاحتياج والتعاون والمصارف، فتعاقب وتغير على طلب مصلحته
 والتعصر لدفع مصادره ولحد ذات الآداب مدني يطبع فاد احتجوا

(١) سنة سرعه ص ٧٧

ولا مله من أمور عفوها بحسب ما نفعها وأمر بحسب ما
 فيها من الفساد وكونه مطيع للأمر في سبب الفاسد وانهي عن
 تلك المعصية بجميع بني آدم لا بد له من طاعة أمر الله فمن لم يكن
 من أهل كتب الألفية ولا من أهل دين فاهم عظمون ~~مؤكك~~ وما
 يروى أنه يعود لتعالج بفساد مصيب نره عطين أخرى .
 وبعد أن تحدث عن ضرورة عدل إصلاح الناس ويستشهد بقوله
 تعالى : « بعد زناهم منك قالت وأمرنا معهم الكذب والبر أن يقوم
 الناس بالعدالة » . يقول : « وهذا أمر من ^{صلى الله عليه وسلم} منه نوبته ولا
 أمور عنهم وأمر ولا الأمور أن ردوا الأمان إلى أهلها وهذا
 حاكمو بني الناس أن يحكموا العدل وتربعة ولاه لا أمور في رعاة
 الله تعالى . » ٣١

ثم يورد حديثين سابقين ويقول بعد ذلك : « كان قد أوجب
 في أمر الخفاف ونقص الأحياء أن يولى أحدهم كان هذا تسبها على
 وجوب ذلك بما هو أكثر من ذلك » .

ورأي أن يعبه هذا في حروره الدونه ووجوب الولاية ليس رأياً
 حجة من معقول عن السلف قلده قد روى لحروري عن الإمام أحمد
 قوله : « لا بد للمسلمين من حاكم . أتذهب جفوة » . ٣٢ .

١ . الحصة ٣

(٢) ١ . صفة ٥

٣ . لأحكام السلف لا يلى صفة ٦

ويبدو أن وجهت لإمامه أمر مسرع عنه رآي المسلمين منه ومن بعيد قال
 المحظ بشير في مقدمة كتاب الحيوان إلى رأي شاذ لجماعة من الموصوفين حيث
 يقول: «هل أعسى بحكاية عقابه من نبي وحوث لإمامة ومن يرى لا متع
 من حدة لأفئته، لم يرد عموماً أن رثا من سدى لا عيم أرد عليهم وهملا
 بالأراع أوسع فهم وأحذر أن يجمع لهم بين سلامة ساحل وعيبة لأجل
 وأن ركهم تشراً لا نظام لهم ثم من المعاند وأجمع لهم على تراشه»^١

مقاصد الولاية وغاية الحكم والدولة

عبر ابن تيمية عن رأيه في هذه المقاصد بأقرب متنوعة في خمسة
 وفي السياسة شرعية .

قال في خمسة : « أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن
 يكون الناس كآله لله وأن تكون كلمة لله هي العليا »^٢ وأعاد
 هذا المعنى نفسه في سياسة الشرعية ثم عقب عليه بقوله : « وكلمة لله
 اسم جامع لكلية سي تصمم كونه » وقاسع تفسيره هذا بقوله « وهكدا
 قال تعالى : « بعد أرسلنا رسلاً بالبينات وثرنا معهم الكتاب والبراه
 ليقوم الناس بالقسط » في حقوق الله وحقوق حقه ، ثم قال تعالى :
 « وأمرنا الخدم فيه بأبى شديد ومما مع يسس وليعلم لله من بصره
 ورسله بالصب » ثم عدل عن الكتاب قوم « الخدم » .^٣

(١) كتاب الحيوان ١٠ - ص ١٢

(٢) ص ٣ .

(٣) السياسة الشرعية ص ١٢ .

وقال في السياسة الشرعية

« انقصود الواجب في الولايات إصلاح دين الخلق الذي من فلتهم
 حشر واحمر انما ميثاقهم تبعه ما نعو به في الدين وإصلاح ما لا يقوم الدين
 الا به من أمر دينه وهو بوعده : عتد انما بين مستحقه وعمومات
 اعتدس، ثم من بعد أصبح له دسه ودينه، ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول : « ما
 بعثت عمالي : يسكنكم بعمركم كتبكم رمة وسنة يسكنكم ويقيموا يسكنكم دينكم.
 قال جنداري في إصلاح دسهم ودينهم تحسب الإمكان كان
 من فصل أهل رمة وكان من فصل المخاض في سبيل الله »^١
 ومن حملة ما عساه من مقصود لولاه : « عتد حكم قوله في
 خمسة : « وجميع ولايت لاسلامية ، عام مقصوده الأمر « معروف
 وهي من سكر سواء في ذلك ولانه الحرب الكه في من بيانه السلطة
 والصبر في من ولانه سطره وولاه الحكم وولاه المال وهي ولاية
 الدرون لانه وولاه خمسة »^٢

فإصلاح الدين والدين وعام عساه بالقسط في حقوق الله وسعاد
 وإعلاء كلمة الله وهي تمام حكمته ولأمر « معروف « وهي عن
 المنكر تدعي عساه لدونة ومقصد لولايه في لاسلام كما يرى
 ان يمينه

١ - ١١

٢ - ١٢

أول الأمر

من هم الذين يتولون قيادة الأمة ومن هو لادئورها؟ من هو أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في كتابه؟ يقول الامام ابن تيمية في كتابه الحجة: «وتولو الأمر صاحب الأمر ودووه وهم يدب الأمور من ذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل اليد وكلام ولهذا كان أولو الأمر سبعين: العلماء والأمر، هذا صلح بين الناس فسدوا فسد الناس». وقول في قوله تعالى: «فأمرهم» أموا أضعوا لله ولرسول وأوى الأمر مدك، فقد أمر أولو الأمر بدوي بقدره كأمراء الحرب وهم أهل اليد والنس وكلاهما حق وهذا الوصف كان كاملاً في صفاء رسلهم كانوا كاملياً في عروهم والسياسة والقدرة واليد واليد واليد في ذلك من نفس».

وتشمل لولادة بعد هذا الأمر، كشمه وماتت متوهمه في هذه مهارة الدولة وسياسة الحكمة ورعيه لأمة ومصدق ووضه رئاسة الدولة وما كان مطلق عليه الإمامة الكبرى وسبب رعيه تيمية فيها.

الإمامة الكبرى أو رئاسة الدولة:

لم يتعرض ابن تيمية مطلقاً لمبحث الإمامة الكبرى في

(١) الحجة ص ٨٧

(٢) النسخ ص ١٧٧

شرعية وم يبحث شروطها على الخصوص مع أنه بحث الشروط عامة
 لمشتركة لكل ولاية كسيرة أو صغيرة حتى يظن القارئ أنه لا يشترط
 القرشية في رئيس لدولة أو الامم أو الخليفة. ولهذا وقع بعض الباحثين
 في ريب في الخطأ حين طلبوا ذلك مع أن اعتبار الكلام عن رئاسة الدولة
 و الامامة الكبرى في كتاب السياسة الشرعية مقصود مراعاة الحكمة
 مالة و سبب هذه الرسالة إنما كتب على أنها نسخة تولاها الأمر في
 دولة ابيك وم بقصد ما نارتهم ولا يخبر عن ما عليه بالنسبة إلى
 شرط القرشية وفي ذلك ما من حصص على اذبح عليه واعلم
 راسمهم سر مشروعه في حرف كتاب لامة فحج ما تكون إلى
 لايعف حاضره بعد ما نشره و عيسى و ما الذي بعدو لردم
 والمدح من الامين و جمع شمله في مصر و سام .

وانس في هذه الاعمال إحلال ونقص لأن بحث لولاية بحث عام
 يشمل جميع أنواع الولايات ولا ضروره لتخصيص هامد ابردي
 هذه الرسالة بيان شروط واعمال و لواحيات الامامة لكل ولاية من
 الولايات. والمقصود تصح القارئ على الأمر ونسبه الناس إلى حقوقهم
 و وحياتهم وكلا الأمرين يؤدي إلى استقرار الأمور بوقامة العدل وتوليته
 الاصبح من جهة حكاه واطاعة مما بحث فيه الطاعة مما يقع الناس
 ويكمل مصالحهم من جهة الرعية، ويؤدي ذلك إلى القوة أمام العدو
 المترين أو المهاجم .

وأما كتاب الذي بحث فيه ان تسمية الامامة كبرى ورئاسة
الدولة فهو مباح السنة من هذه المسألة هي أم مساندة وأعظمها خطأ
من بحث وذلك ان هذا الكتاب وضع لرد على من اعترض الخبي من
كبار ثمة شيعة الامامة وفيه تقرير بمفهوم الامامة كبرى عند أهل
السنة في مقابل مفهوم شيعة الامامية وكان ان تسمية محمد في عرسه
لنظرية الامامة عند أهل السنة مدعاة في تحييده فاشع التاريخ في ضوء
هذه النظرية وهو وإن لم يخرج في جملة آرائه من معادله هذه السنة قد
صاح بنظره صيغة شخصية وصممها بأنه في التاريخ الاسلامي وتحييده
لحوادثه في ضوء نظريته وآرائه .

ثالث ان تسمية مسائل كثيرة هامة في معرض مدعته لأراء الخبي
الامامي منها: كيف بين الامام بالنص ثم بالاختيار؟ وكيف يكون
اختباره وما هي شروطه وما سقطت إمامته وهل طاعته مطلقة أم مقيدة
وهل هو معصوم أم غير معصوم وهل هو مشرع أم مفقود؟

تعيين الإمام ، اعتقاد بعفته ومصدر سلطته .

يرى ان تسمية أن تعيين الامام يكون بالاختيار لا بالنص أو العهد
من قبله ، وأهل الاختيار لم يحدد ان تسمية محمداً واضحاً في كتابه
مباح سنة كما حدد ان أبو علي وعمره ولم يدع ذلك لأن موطن خلاف
إماما يدور حول النص والاختيار حسب لا فيما هم أهل الاختيار وهم

سده "هل شوكة وجمهور واسواد الأعظم". قال في استغنى "ومذهب
 أهل السنة أن الإمامة بعد عنده عواصمه أهل شوكة...
 الذي يخص به مقصود لإمامة وهو القدرة والتمكن" (١)
 وقال أيضاً: "فلا يترط في صحة الخلافة لا تفك أهل شوكة والجمهور
 فان عليه سلام: عليكم ما حقه فان دنايه على مدته وقال: عبيكم "اسواد
 الأعظم" من شد شدة الناس (٢). "وقال: لا ريب أن لاجماع معتبر في
 الإمامة لا يصر فيه بحيث لو اُحد ودين ولو اعتبر رتب ثم تعقد
 إمامة" وقال: "ولا يدرج في انكاف أهل جن واعقد شذوذ من
 حاشه (٣) حتى إن خلافة في بكر في رتبة ه سب بعض خلافة
 رتبتي من حرم وقرين من أهل السنة من فتاوى خلافة كانت نص
 حبي أو حبي على خلاف بينهم. وتمام ما عده بحقيقة الناس
 ورصده به قال: "والاعتدال من معنى الإمامة لا حاشه سبه وإمامته مما
 رصي لله بها ورسوله ثم إنه صار مما مدعة أهل قدره، وخلافة
 عمر كدبت لم يتم بعد في بكر وإمامة مدعة ليس له قال: "وكذلك
 عمر صار إماماً "اسمونه وطاعوه ولو قدر أنهم لم يعقوا عهد في بكر
 في عمر لم يصر إماماً سواء كان ذلك حاشه أو غير حاشه داخل والخروعة
 متعلق بالأفعال وما نفس لولاه والتمسطة فصدرة عن القدرة الخاصة.
 ولو قدر أن "بكر فامه عمر وحدثه وامتنع سائر الصحابة من بيعته

(١) المستغنى من ٥٨

(٢) استغنى من ٤٧

(٣) استغنى من ٥٢٩

لم يصح إماماً بذلك وإماماً صار إماماً بمسألة جمهور الناس ولقد لم يصح
تخلّف سعد لأنه لم يذبح في مقصود أولاده وأما كون عمر مائر إلى بيعته
فلا بد في كلبيعة من سابق . وأما عهده إلى عمر فله مسأله مسأله
له بعد موت أبي بكر فصار إماماً .

وقال بعد أن أورد كلاماً طويلاً لا يحرم محتج به ثبوت خلافة
أبي بكر بالنص :

«والتحقيق أن سبي ^{صحيح} علي لم يستلحق وإماماً ذلك سبباً ورشدته
إلى أبي بكر بعدة أمور ورعى به وعزم أن يكسبه خلافة عهداً ثم
عم أن المسلمين يجمعون عليه .»

ووصح من كلام أبي تميم أن مصدر سلطة الإمام مسألة الجمهور
به ورصده به وأن حب رعيه وسب له دس خلافة ويستشهد على
ذلك الحديث يصح بالثبوت وصحة وحار ثمسك الذين يحسبهم
ويحسبونهم ويصلون عليهم ويصلون عليهم وترر ثمسك الذين تمصوهم
وتصمبونهم وتلمبونهم ويصوبونهم (١) .

وسى على ذلك أنه الأمة هي الحافظة للشرع ، وليس هو الإمام
رأى في ذلك على الخبي الذي يقول : أنه لا بد من إمام معصوم بعد
انقطاع لوصفي سقط الشرع .

(١) المنع من ٥٨ .

(٢) المنع من ٥٧ .

(٣) « من ٢٦١ .

(٤) « من ١٦٥ ١٦٦ .

وقد أوجب ابن سبويه على ذوي الأمر منه المشاورة، كما أوجب
على الرعية مناصحتهم^١.

الامام متفقد وليس شرع

وعلى هذا شكك لامم وإرادته بسبب منقطعته وليس هو مشرعاً
بشرع الناس كما يراه، ولكن الحكماء اعتمدوا عليه وليس برعية
الكتاب والسنة وقال سرحه في شيء، ودفعه إلى الله والرسول، وليس
هو، لا معدوم، بل نصحه الكتاب والسنة من أحكام ومبادئ، لأحكام
كلها تنفها لأمة عن سبب لا تحتاج فيه إلى الإسم وإنما الإسم معدوم
شرعه لرسول^٢، ولأنه هب من بين شبهة تسأ عن
عدم تجدد مداهم الألفاظ أو عن تطورها فاستند بمراف سلفه شمر
ما يسمى بمراف شرعي كما سمع حاكمية من الأعمال والنصريات الساجدة
أو فيدها، فعمده تشاعها بطبيعة فاعده شرعية أو وضع صواباً لتجديد
الأحور مثلاً معاً للحوار عهد وأمثله في عصر الفقهاء لتقديم لا لسمي
تسريعاً وإنما هو تعمد وهو في اصطلاحنا تقابلي الحدث شرعي
فيسمى لانتفاء لحد الاختلاف في الاصطلاح يمكن الاتفاق على
الحقائق وإضافي.

(١) الباسة الشرعية من ٧٥ و ٧٧.

(٢) المتن ٥٤٠.

طاعة الامام مقيدة وهو غير معصوم :

وعني هذا طاعة الامام عند اهل السنة عموماً وعند من تيمية مقيدة بقيود وليست مطلقة قال من يمينه في مباحثه الخبي : « ولما كان الامام الذي شهد له بالحق - أي في الآخرة - إما أن يكون هو المطاع في كل شيء وإن نازعه غيره من المؤمنين أو هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله وفي بقوله لا حجة بعد محمد إمام بعد الله تعالى منه ونحو ذلك فإن كان الامام هو الأول فلا إمام لأهل السنة بعد الاعتبار إلا رسول الله ﷺ . فإنه ليس بعدم من يجب أن يطاع في كل شيء إلا رسول الله ﷺ ومن يقول كما قال محمد والحكمومات وعندهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك - لا رسول الله ﷺ ... وإن أرادوا بالامام الإمام لمعنى فذلك لا يوجب أهل السنة طاعته إن لم يكن ما أمر به موافقاً لأمر الامام المطلق رسول الله ﷺ وهم إذا أطاعوه بما أمر الله بطاعته فيه فقد هم مطيعون لله ورسوله . »
وقال أيضاً : « أهل السنة يقولون الامام الحق ليس معصوماً ولا يجب على الناس أن يقاتلوا معه كل من خرج عن طاعته ولا أن يطيعه الإنسان فيما يعلم أنه معصية (١) » .

ويرد على الخبي في قوله : « أنه لو لم يكن الامام معصوماً لانتقل إلى

(١) سفي ص ١٦٥

(٢) « ص ٢٥١ .

إمام معصوم : ولم لا يجوز أن يكون إذا أخطأ لادم كان في الأمام من
 به بحيث لا يحصر اتفاق على خطأ كما إذا أخطأ أحد اربعية به
 إمامه أو ثلثه وتكون المعصية قائمة بالمجموع بحيث لا يحصل اتفاقهم على
 خطأ كما يقول أهل السنة والجماعة ١ .

صفات الامام وشروط اختياره

يشترط من تيميه كما هو مذهب أهل السنة في الامام الذي هو
 رئيس الدولة أن يكون عربياً سواء أكان من بني هاشم أم من بني
 أمية أم من غيرهم من بني نصر من كنانة .

والمدعى الأستاذ هادي لاووس في كتابه القيم عن تيمية أنه
 أقرب في مذهبه في الامامة إلى الجوارح وأنه لا يشترط القرشية (٢)
 وسبب وقوع في هذا على ما طلع أن ابن تيمية لم يصرح في كتابه
 بسياسة سرية الامامة لكن في بيانه للدولة لأسباب ذكرها
 في أول كلامه ولكنه ذكر ذلك صراحة في كتابه مباح
 سية (٣) وكاب الخي ورد في هذا موضوع إشكالا
 وهو الحديث الذي يرويه أهل السنة : ولو استعمل عليكم
 ناسودت قلوبكم كتاب الله وفي رواية عند حشي كأن رأسه ربيدة

١١ بقي من ٢١

Henr. Laoust Essai Sur les doctrines Sociales et (٢)

Po itiques de Taki - d - din B Taimiya من ٢٩

(٣) الجزء الثاني من ٨٥ .

«اسمعوا وأطيعوا» وكذلك قول عمر في سام مولى أبي حذيفة . فافشه
 ابن تيمية ورد هذه الإشكالات وأورد الأحداث الواردة في إمامة
 قريش كقولها عليه السلام « لا يزال هذا الأمر في قريش
 ما بقي في الناس أئمة » وقوله « الناس تبع قريش مطيع وكافر مأتى
 اختر والناس » وقوله « إن هذا الأمر في قريش » .

وحاشا في اسمي « وإنما ما رغب من ذكر سام مولى أبي حذيفة
 معلوم أن أصحابه ممنوعون الإمامة في قريش كما استقامت في ذلك
 السن ودلت على حثهم به على الأنصار يوم الصفقة ، فكيف يصح
 معمر أنه يولي مولى أبي يذهب عنه؟ من يمكن أن يولي ولاية
 حرثية أو يستشير من يولي أو نحو ذلك من الأمور التي يفسح لها
 سلم قال سابقا كان من حياء صحابة » .

وكيف يمكن أن يساهل ابن تيمية في هذا الشرط وهو الذي قال
 « وجوب شدة تفصيل العرب على عمر » وتفصيل قريش على فائز العرب
 وتفصيل بني هاشم على سائر قريش وقد ذكر ذلك في بقية الواسطية وأطرد
 في هذا موضوع وأورد أدلة من سنة صحيحة في فصل طويل من
 كتابه فتضاء عصر ط استقيم » . وليس موضوعها ستر من هذه
 الأدلة ولا لمحت في طالع هذا الشرط وإنما هي أن ابن تيمية على

(١) ارجع فيه صفحة ٢٦٨

(٢) جاء في تاريخ ابن حجر مطبوعه دار المحمدية بالبحر من ١٤٨٨ وما بعدها

جدهم أحد السة في التمسك بشرط القرشة .

أما دعوات التخصصة لأخرى في يجب أن تتوافر في الامام فقد
ذكرها في صفات اولايه بوجه عام في الساسة الشرعية وأرجعها
إلى صفتين : القوة والأمانة . (١)

القدرة والتمسك أو السلطة الفعلية

وكن هناك شرطا عاما عند ان تيمم وعد غيره من الجماعة ففهم
وهو شرط قدره وتمكن و لا مثيلا له فعلي على السلطة وهذا الشرط
في رأنا واسع في معناه نظرية سبعة في امام الذي يصفون "هفته
ساختاره" وليس هو في وضع الأمر حقيقة دامت على وكذا في نظريتهم
في الامام المنتصر . قال ابن سبويه في رده على قوم الخبي عن ثقتهم
المعصومين الذين سموه في التمسك : "وإن أراد أنهم كاب
طهم الدين وعلم مستحقون به أن يكونوا ثقة فهذا الدعوى ان صح
لا توجب كونهم ثقة يجب على الناس طاعتهم . فالحكم بين الناس إنما
يفصله ذو سلطان وقدره لا من يستحق أن يولى القضاة وكذلك الحمد
إلى ما يتناول مع الأمر عليه لا مع من له يؤمر وإن كان يستحق أن يؤمر
وفي جملة عمل مشروط بالقدرة وكان من يمس له قدره وسطان على
لولاية ولا مراء لم يكن إماما . " (٢)

وقال : "فإذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلي حالهم

(١) الساسة الشرعية ص ٦

(٢) المنتقى ص ١٧٧ .

حمة ولا حمته ولا تكون ثمة في الجهاد ولا في الحج ولا تقام بهم
الحدود ولا تقصر بهم خصومات ولا يسوقي رحد بهم
حقوقه الى سد مس ولقي في بيت الله ولا يؤمر بهم
السيل . ١٩

نظرة ابن تيمية في تاريخ الاسلام السياسي

لم يكتب ابن تيمية وكذبت بعد فقه الفقهاء والشكوك من جميع
عروق الاسلام «لبحث المطري في الامامة او خلافه» ورياسة الدولة
وشروطها ونكبه ستعرضوا التاريخ الواقعي في سوء نظرياتهم
ومداهم المختلفة وأسدروا أحكامهم عليه وقد حدد ابن تيمية برأي
هذه السة هذا الموضوع في جملة وكه كان حث في بقدر صريحاً
في الحكم واقفاً إلى حد بعيد .

وحلاصة رأيه في الموضوع :

١ - الخلفاء الراشدون كانوا كاملين في انهم والعدل والسياسة
وسلطان وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض وسد هم م يكمل إلا
عمر من عند عمر . ٢ - وم في زبنيهم في الأفضلية واستعد الخلافة لهم
تدريتهم وخلافهم وحدها هي خلافة نبوة وقد دامت ثلاثين سنة، وهم
مع ذلك ليسوا بمعصومين عن خطأ، ثم آت الأمر إلى معاوية أو بنو
وسيرته من أجداد سيرة الملوك . ٣

(١) المتفق من ١٨١ .

(٢) المرحع عنه من ١٧٨ .

(٣) * * * من ٧٤ .

٢ أما الأمويون والعباسيون في كونه أخص من يجب أن يتولى
رياسة ولكن هكذا ومع وقد تولوا وكان لهم سلطان ووفرة فانظم
لهم الأمر وأقامو معصية الأئمة من الجهاد وإقامة الحج والجمع والأعداء
وأمن الأمن وكان لا بد من من يماره به كانت أو فاحره
كما قال عيسى بن أبي طالب في الرد قد عرفها ثم مال بها حرمه
قال : بها تأمن من وتعلم الحدود ويحاهد العدو وهم
بها اليأس (١).

وسمي ابن تيمية بن تيمية وبني تيمية معرك وبني أنه كاتب لهم
مكرب لكن كذب عليهم لتشويه تاريخهم كثيراً أضاف وفي الخلة
- كما يقول - هو حسنة كثيرة ومساكنة ، والواحد من هؤلاء وإن
كان له ديون ومعاص لا تكون لأحد يؤمن منهم من الخلف ما ليس
لأحد مسلمين ، من الأمر المعروف وسعي من المكرب وإقامة الحدود
وجهاد العدو وإبصار كثير من حقوق إلى مستحقين ومع كثير من
الخط وإقامة كثير من العدل (٢).

٣ ومعنى إقامة هؤلاء الخلفاء - عند من يسمي تواجدهم - رأسه للدولة
الاسلامية فعلا لا شك أكثر من ذلك كما كونه برده يستحقون الحجة أو
فاحره معصية مستحقون إماره فحدث أمر آخر .

(١) سبى ٦١

(٢) انتهى ١٨٢ .

يقول ابن تيمية: «خلافة سوية لا توب سوية ثم صارت منكاً كما
 ورد في الحديث «ما عيب من الخطأ للحي ان اظهر صاحب مباح
 الكرامة» فاعتقد إمامة يزيد بن كاهن وقتة وصاحب اسيف كأمثاله
 من المروية وحادسية فبدأ أمر مسعى، وحكم يزيد على حوزة الاسلام
 سوى مكة. فكون واحد من هؤلاء إماماً متى كان له سلطان
 ومع سيف يهلي وعرب ومضي وبحرم ونحوه وسعد وهم حدود
 ويحاهد الكفر. وبهم الأمن أن أمر مسيور منوار لا عكس حصده،
 وهذا معنى كونه إماماً وحيقة وسلطان... وأن كونه رآو فاجر
 مطلقاً أو ماسياً فذلك أمر آخر. فأمر سديد بعدوا إمامة واحد من
 هؤلاء يزيد أو عبد الملك أو مسيور كان هذا الاعتبار، من راع في هذا
 فهو شبه من راع في ولاته في بكر وعمر وعثمان وفي مدث كسرى
 وقيصر وسجاني وغيرهم. وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً ليس
 هذا اعتقاد واحد من العلماء وكذلك كونه عدلاً في كل أموره معصماً
 في كل أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من المسلمين... ولكن مذهب أهل
 السنة والجماعة أن هؤلاء سائر كونه فيما يحتاج إليهم منه من طاعة الله
 فخصي حلقهم جمعه وأجسدى وعمرهم من اصحاب التي يقيمونها...
 ويحدهم معهم الكفر ونحوه معهم سيب المسق وسلمانهم في الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود...» (١)

٤ - ويذهب ابن تيمية في هذه النمرة إلى إناؤه إلى معناه الخروج

(١) المنقح من ٢٨٦ - ٢٨٤

على نظام الأساسي في مصر هذا الأخير أو الرؤساء ما دامت أمور لدولة
الأساسية من دنية ودمية مسخرة مؤتمنة ويرى أن نتائج الثورة و خروج
عليها شديد متعدد حتى لو كان حرج عليه دماء و قد من حرج على
إمام دي سلطان إلا كان ما بولد من فسله من اثبات سلطة كما تولد من
أخير^(١) و هو من تنمية مع لأهل اسنة من قتل أهل اسني و قتل
الفتنة^(٢).

النتيجة :

وسدو لنا أن تنمية في المحامه هذا في إداره كالأوضاع في
التاريخ الإسلامي بعد كل بعد عن رقة حوارح بقدر بعده عن
الأمم الشيعي كذلك في مديته إلى تاريخ وعلى هذا فتمت به أي
رأد لاستاد لا و سب أن بعدها من حوارح و سب في رفته لاسه
في محله .

و اتجه إلى قيمة هذا في فهمه بتدريج السياسي و طرته إليه تأزميه
بالإضافة إلى رأي أهل اسنة ولا سيما الحاد^(٣) في إقرار الحكومات
بموقفه من لشيعه لأهمية الدين لا يتفوق من مشروعية هذا التاريخ
و بموقفه من ظروف عصره كذلك التي كانت هتقى عدم خروج على
حكومة عقب أمام انتشار واحد بين جماعة الاسلام و سمي و لو حلت

(١) انتهى من ٢٨٥ .

(٢) انتهى من ٢٨٧ . خمسة من ٥٥ .

(٣) انظر الأحكام استظنه لأب على اعلي من ٧

كثير من ظروف والصعاب التي يجب أن تتوفر للحد من سدود لها من تنمية
 أثر المآخذ هذا به استقرار وحكمها نظراً إلى مصالح الأمة العامة
 لمصلحة وإلى حمايته المآل والحد وحفظ عقيدته وليس وليست واقعية
 هذه نوعاً من الخدمة ولا تنمية ولا عبء وكما مسعفة من صميم مصلحة
 الاسلام ومن احلاس شمس لاسلام لاسه وره .

الولاية بوجه عام

الولاية كما يستعمل من تنمية وسائر معناه اسم من الإمامة
 والحلقة التي هي رتبة لدولة تشمل عليها وهي سرها من مختلف
 المراتب والابواب كولاية الحرب والصلح والمسالمة وحسنه
 وقد تحدثنا في الكلام عن الإمامة ورتبة الدولة عن وجوب
 الولاية في وجوب الحكم وإقامة الدولة في نظر من تنمية كما تحدثنا أيضاً
 عن أهدافها ومقاصدها ، وسعى أن نتحدث عن طبيعتها ووظائفها ومدى
 سلطتها ونطاقها وواجباتها ومسئولياتها من تولاه وشروطه وقد سطر من
 تنمية هذه الموضوعات في كتابه السياسة الشرعية والحكمة .

طبيعة الولاية أو الحكم :

ما هي صفة الحاكم أو ولي الأمر وما هي طبيعة عمل الولاية .
 لقد كان ابن تيمية محلياً في تفسيره عن وجهة نظر الاسلام في هذه القضية

وفي صاعته برئي قدم أمير في تمكيد الإسلامي .

فالولاية قبل كل شيء رعاية ومسؤولية اسناداً إلى احدث
المشهور المعروف كلهم راع وكل راع مسؤول عن رعيته . قال ابن تيمية
في رسالته السياسة الشرعية : إن اتواى راع على ناس عرفة راعي
اعلم كما قال علي عليه السلام كل راع وكلهم مسؤول عن رعيته فالإمام
الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ... فكل راع وكلهم
مسؤول عن رعيته ^(١) .

ولولاية مدد وكلفة فمدد م وكلاء اسند على نفوسهم معرفة
أحد التركيب مع آخر ففهم معنى اولاية والوكالة ^(٢) ويوضح ابن تيمية
هذا معنى بمسألة الكلام عن حدود سلطتهم على المال فعول : وليس
لولاية لأموال أن تفسدوها بحسب أهوائها كما قسم المال ملكه أي م
أمناء ويواب ووكلاء وليسوا ملاكاً ^(٣) ويستدل على ذلك بحديث
سوي وكلام عمر بن خطاب .

وأجبر الولاية نوع من الإحارة على عمل وهو القيام بشؤون
ولاية عامة أو خاصة وأطرافها الرعية والولي ويستشهد لذلك بأفعال
أحد التاميين وهو أبو مسد الخولي إذ فاق حين دخل على معاوية والسلام

(١) م ٥ .

(٢) م ٦ .

(٣) م ١٥ .

عليث فيها الأخير إنما تب "حر استأجرت رب هذه الصم فإني أمت
هأت حرها وودويت مرضها وحسب ولاها على "حرها وودويت
"حر و إن أمت لم تقهر عاهد سدد" و كان له أن يشهد بقول أبي
سكر حين وصواله شيئاً من ست أمان يعيش به و يعرف أبو بكر
للمسلمين .

و قد استخرج من بيمية شروط الحكم من قوله تعالى : « إن حر
من استأجرت العوي لأمن »^(١).

ذلك هي بقرة الإسلام في حكم و ولايته كبراه ان تنمية فهي
أمانة و بية و و كانه و بحره و مسؤولية ملازمة لكل صفة من هذه
صفات أو عقد من هذه العقود

وظائف الدولة .

تقوم الدولة في الإسلام كبري ان بيمية بعمد يؤدي إلى حسب
المصالح و دفع البصير وإلى إقامة العدل في حقوق الله و حقوق عباده
و تتكون كلمة الله هي بيمية و ليكون لدين كانه لله كما بينا في و من
حل ذلك غرض الدولة أو و لاء الأمر بعباد من لأعمال يمكن نور بها
في عدة و لاء كولاية الحرب و نقضه و دال و غيرها و هذا لتوسع
والاحتصاصات راجع في نظر ان تنمية إلى عرف الدس و ليس له حد في
شرع^(٢) ذكر أبو علي في لأحكام استلطائية أن وظائف الإمام هي

(١) نسخة ص ٦

(٢) نسخة ص ٨

للدفاع عن الخورء ونخصيص شعور والحدود وهدا ما سيجي اليوم بالوظيفة
للدفاع ، وحيد اليه واعداً وتقدر المطاء وما يستحق في بيت
المال وهي وظيفة مالية ، وتعيد الأحكام وإقامة الحدود وهي بوظيفة
اقتصادية ، واستكماله لأعماله وتقدر معجده وهما بوظيفة لإدارية ،
وحفظه لدى وهي بوظيفة احصاء والدينية ، ومخرج من تسمية في مجلة
عن هذا التقسيم . وتعرض ماد كره من وظائف الدولة أو وحات
أولى الأمر واحتمالهم وسكني بالوقوف عند امهم من الأمور مما
ستلقت بصره تاركين الفصلان من تحت ارجوع إلى

١ - الوظيفة المالية

وهي تناول تولد وارعية على كل من أن يؤدي إلى الآخر
ما يجب عليه أدائه (١) وهي من باب أداء لأمانات إلى أهلها والقاعدة
عامه بها ما نقوله من تسمية : والذي على وى الأمر أن يأخذ ما من
حده ومعه في حقه ولا عنه من مستحقه ، (٢) وصلة ولي لأمرها كما
قدمنا انه أمين ووكيل .

ومصل من تسمية القول في موارد الدولة لشروعة (٣) ويتعرض
للقوة متمتع عن أداء الحق الذي عليه والمدايا التي تقدم لعمال الدولة
أي موظفيها .

(١) س ١٣ .

(٢) س ١٤ .

(٣) السياسة الشرعية ص ١٤ - ٢٠ .

ثم يذكر مصارف الأمور ومنها انفساح عامة كتحصيل الثغور
وعبره الطرقات والحدود والتدبير وطرق السبب ومنها ما يستحقه ذوو
الولايات أي رواتب الموظفين كالأولاد والفقراء والعلماء والسادة على
بذل جهدهم وحرصهم وخدمة حتى ثقة صلاح المؤمنين .

ثم يذكر في عمر من الخطب في المستحقين من ثلث ما يقبضون .
« ليس أحد حق هذا المال من أحد ما هو الرزق وسدقة ورحمة
وسدقة » (١) والرحم وسدقة وسدقة على هذا قوله « فحسب عمر
رضي الله عنه أربعة أقسام : ذوو سبب يمدونهم من المال ،
ومن يمدونهم عن اسمهم في حب ما لهم كالأولاد والأموال ، ومن
يخدمونهم من يدونهم والاندباء ، وسبب بلاه حسبي دفعه الله عنهم
كما دفعه الله في سبيل الله من لأحد والحيول وأعداء ذوو صحتين وكوهم
ولزيم ذوو الحاجات » ثم ذكر الصراط الذي يحسنه يعطى من
حيث مداره وهو ما سلكه أو قدر عمله عطاء ما يوجب بحسب
منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال الصالح وفي العبد فإيضاح ما
على ذلك لا يستحقه الرجل ولا كما يستحقه بطرؤه أمور من
يستحقه أو لفة فلوهم أي من رضى يعطيه منعمة ودية مجرمه (٢) .

(١) السنة شرعية من ٢٢

(٢) عاؤه مبلغ يعطى من مصدر من شيء حي .

(٣) الياضة القرعية من ٢٤ .

٢ - وظيفة إقامه العدل وهي أوسع من الوظيفة القضائية وتشملها :

وتقسم إلى قسمين الأول : حدود وحقوق التي ليست لقوم معينين بل لجميع ، يتحقق سماعاً أو بوعاء منها وكلها تختص إلهياً وتسمى حدود الله وحقوق الله ، ويجب أن يسمو في الحدود منه أو حقوق الله ولا يفرق بينهما ، وإن أختلفت حكمة من حكمة فمهمها من سائر سائر أي أحد وعدم سقوطها بغيره ، حتى حسن وجملة من الله والله تعالى توجب هذه أو غيره .

والقسم الثاني من حدود وأحكام شرعية ، رأيي معن وهو ما سمي به اليوم لأحقوق خاصة سواء كانت من حدود أو حقوق أو لأقربان وهو ما سمي به شرعية أو أخلاقية ، وعرفه والامير ، أو ما سمي بها فادسره وقد حلت له بها اتصالاً بغيره وما سمي بالأموال كالميراث والاعمال المستعقة ، وقد مر في هذه الموضوعات قواعد عامة ، وقد في شرحه للإسلامية كقولها : إن العدل فيها أي في هذه الاعمال هو قوم معين لا يطلع الله والآخر لا به من العدل فمما عرفت مرفقه كل أحد بغيره كوجوب تسليم الثمن على شترى وتسلم البيع على مانع من شترى وتحرير نصف

(١) الحياة الشرعية من ٣٥ - ٤٠

(٢) الحياة الشرعية من ٦٨ - ٧٣ .

(٣) الحياة الشرعية من ٧٣ - ٧٤ .

المكيين ويرى . . . ومما به حجب به شرائع وشريعة أهل
 لإسلام ثم يستمر في كلامه مستنحاً من "حكم الشريعة روحه" ساعده
 فيقول : "وإن عامة ما هي عليه كتب وسنة من تعاليم تعود إلى
 تحقيق العدل والهدى عن خلد دقة وحده مثل "كل الناس ساجدين وحده
 من أرباب والميسر ونوع ربنا والميسر في هي عهد حتى ^{صياغة} ^{مستطاب} مثل
 بيع الفزر ومع حد احسنه^(١) ومع الطر في لحو ، وسمت في دة
 واسيع إلى حد مسمى ومع انصراد^(٢) ومع اندس ولامسة وسند
 والمراة والمخافة ومحت^(٣) ومع شرف يدو سلاحة وما هي عنه من
 مشاركات بمصدة كالمخافة^(٤) روح بقصة نفسها من لأرض ومن دنت
 ما قد يدرع فيه السموم خفائه واستداده يهدري هذا مفردة واحدة من

(١) حل المصنف أي محل وجهه صحت ما جمع من وهي لاسي حال
 والمراد تاج الدابة أو تاج تاجها .

(٢) انصراد هي سلة أو ثاء هي جمع سلة في مربع .

(٣) لتدريس كنه عب سلة سلة وسلاحة مع سلة معر دسب دور
 انظر إليها أو أن به اسيع نفس كل من ساجدين سلة آخر . وبسلة أن به السبع
 بسد كل منها سلة إلى الآخر . وبسلة سيع ثم حل سلسر كيلة أو السب عبر
 المقطوف بربب كيلة أو مع كل شيء من حرف لا سركلة ولا وره ولا عدده
 شيء مسمى من السكس وعمره . والمخافة مع البرء في حله ولقمح وهو في سلة
 من معلوم . واستشعر انصراده في غنى لسلة أكثر من ثبات تدرج عبره .

(٤) المخافة المزارعة على نفس ما يخرج من الأرض .

محيلاً عدلاً وإن كان سره يرى منه جوراً يوجب ضاده وقد قال
الله تعالى :

”صيوا لله وأطيعوا رسول وأولى الأمر منكم فإن سارعتم في شيء
فردوه إلى الله ورسوله فإن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير
وأحسن تأويلاً“ (١)

ثم نورد هنا قاعدة مهمة يجب أن نلاحظ في هذا أنه لا يحرم
على الناس من ممتلكات أي محتاجين إليها إلا ما دون كتاب وسنة على
تجريده كما لا يبرع لهم من العبادات التي تقر بولها إلى الله إلا ما دل
الكتاب والسنة على شره به لأن ما شرعه الله وحرام ما حرمه خلاف
الذي ربه الله حيث حرمه من دون الله ما حرمه الله وشره
ما لم يشر به منعه وشره من الذي ما شره الله به (٢)

٣ - وظيفة الجهاد :

نذكر من سنة خيرة الخدي للإسلام وهي أن يكون للناس كله
لله وأن يكون كله لله في حب من مع هذا فليس ويبيع من عند النساء
والصديقين ورفهه وبيع واحميده ورمي ونحوه لأن يكونوا
هم أنفسهم متثلين ودين في ربه ولا يصاب هو من فائده إذا أردنا
إظهار دين الله... فمن يبيع نفسه من إقامة دين الله لم تكن مصره

(١) سورة بقره من ٧٥

(٢) سورة بقره من ٧٥

كفره إلا على نفسه (١) ومبدأ أن سمة الكلام في الجهد بعض
التفصيل .

تصميم الحياة العامة الاقتصادية والخلاصة :

وهو ما تشهده وضعه حكمة في حياة من تبيته رسالة خاصة وهي
تختص بوجه عام بمبدأ "الحرية" أو لأمر معروف واليهي عن
مكبرهما لا بدح في حده من "دولة" كقول من تبيته في
رسالة الحصة (٢) "ستعرفه" "لصحة" "رسالة" من اختصاص
وأعمال وحده "بوجه" "في" "حده" "من" "حده" "بعض" "الحياة"
"دولة" "دولة" "لأجل" "بعض" "حده" "لديته" .

٤ - الوظيفة الاقتصادية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

تجني في هذا القسم من وحيث الدولة "وحيث" "من" "تبيته"
"بعض" "الاسلام" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض"
"بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" .

لقد استطاع من سمة "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض"
"بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض"
"بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض"
"بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض" "بعض"

١ - في سنة ١٩٠٩

(٢) الحصة من ٩

ما من امر دواحة في انشط الاقتصادى ؟ ما هو مدى التدرج إذا
كان حادثاً ومعدداً بظن لإسلام ؟ وأن كانت هذه القضية معروفة
في الحق للإسلامى من أن تمنة بقرون من أن تمنية استطاع أن
يكون من حركات هذه لأحكام نظرية تمنة وأن لتسبح معها الحجة
لإسلام الله في هذه لفظة الخدمة في تير يوم هتتم انعم حكومته
وهيئاته مديته وثرته . وإليك خلاصة نظريته الإسلام كبراهنا
من تية ٤ :

أولاً : للعمل واجب اجتماعي

للعمل سبع تجميع انوايه فنية اجتماعية ولدت ، كان أولى لأمر
أي بداية أن تخرج منها ، كات ضرورية مجتمع إلهي في هذه الحجة
فرض كونه ، وفي الأمم هو الذي حدد من مع علمه مسؤوليه التقيمها
وهو الذي ، هذه لأعمال وتخصص بها أن مبين بقومها .

قال ابن تيمية في الحسنة :

« إن الله لا يبدلهم من مقام ، كونه وثبت بسوءها ومساكن
يسكنها ، فإدام يحب لهم من ثبات ما يسكنها احتاجوا إلى من يسح
لهم ثبات ولا بد لهم من تعلم اما يحب من غير ذلك وإنما من رزع
بدهم وهذه هو العاقل وكذا لا بد لهم من مساكن يسكنوها
فيحتاجون إلى اسم لهذا قل غير واحد من عظماء من أصحاب الشافعي
وأحمد بن حنبل وغيرهم كأي حامد لمرأى وأنا الفرج ابن الجوري

وعرهما إن هذه الصناعات فرص على كفاية فيه لا تم مصلحة الناس إلا بها . كما أن الجهد فرص على الكفاية ... وطلب علم الشرع فرص على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل إمرة المؤمنين وما دونهما من ملك ووراره وديونية سواء كانت كتابة خطاب أو كتابة حساب ومثل إمارة حرب وقضاء وحسنة .

ومن هذه الأعمال التي هي فرص على كفاية متى لم يتم بها غير الإنسان صارت فرص عين عمليه ولا سم إن كان غيره مخرج عما يريد كان ماس تحت حين إلى فلاحه قوم أو ساحته أو مائه مصر هذا العمل وحياً محرم ولى الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بموس لمثله (١) . وقال : « ودامم لو عين هذا الجهاد للجهاد تصيب عينه » (٢) . فالأصل في نظره في هذه الأعمال الحرية مادامت خدمة مؤمنة وإلا وجب تدخل الدولة في الأمر لتأمين الخدمة فالأحرار والتحصيل . ولا عمل من قصدها من تنمية مطابقة سر محدد كما أنهم من لأمنته إلى أوردته من محصر السيـح وأطعم وأساكن وقيام بالجد وبعث والقيم والولايات كلها التي يوظف للدولة حتى عند موتى ودينهم (٣) وبدل مدبر المدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم عند افتتاح ساس وذكاء الشهود وحكم بينهم (٤) .

(١) أحسنه من ١٧ و ١٨ و ١٩

(٢) أحسنه من ٢٣

(٣) أحسنه من ٧ و ١٨

(٤) أحسنه من ٣٢ .

ثانياً واجب الدولة الأعداد

يجب على الدولة أعداد من يصلحون لهذه الأعمال ويعومون
 بها. د. م. ، حدوا قان في سياسة شرعية^(١) . ومع أنه يجوز توبة غير
 الأشغال الضرورية ، إذا كان أصبح المخوِّر فيجب مع ذلك السعي في إصلاح
 الأخواري حتى تكفي في سبب ما لا بد لهم من أمور لولاءت والامارات
 ونحوها ، كما يجب على مدير السبب في ولاءه منه بخلاف الاستطاعة في الخرج
 فيه لا يجب بحسبها لأن المخوِّر هو لا بد ولا بها .

ثالثاً : مهمة لاصفاده مشتتة للأشياء والأعمال ذات حكم وحد
 ومنه : يجوز به امرده ما دم العمل قائماً بأن تكون لأشياء ضرورية
 موجوده ومهمة سبب ذات والأشياء قائمه ومقدمة كدلت بأحوار
 كدلت ما سببه بغيره . فإذا حدث حور وجب سدحلي ولي الأمر
 في تحديد أسعار الأشياء وأحوارهم . وإدام يحصل المقصود بذلك
 يجوز الساع على مع الناس عدمه ولا بد من على معن بالاحرة ، كدلت
 م سبب ذات بغير لأشياء وساع شئ اش ويجوز على معن وساع له
 بغيره .

الحرية والاحرار . السعر العادل والجائر

وسبب ما فانه ان يبيعه : دون لا يحد لأهل السوق حد لا يتجاوز به
 مع قيم الاس بالوحد قد مع منه حهور بغيره حتى مذلك نفسه^(٢) .

(١) السياسة الشرعية ص ٩ - ١٠ .

(٢) الحنف ص ٢٧ .

و لغيره ما هو ظن لا يحذر ومنه ما هو عدل حائر وقد ضمن ظن
الناس وكرامهم سعر حتى لا يبيع شئ لا يرضونه أو يبيع ما نأخذه
الله لهم فهو حرام (١).

العرض والطلب

من النوع المادل سعر ما شئ عن المرس و ص : ه ودا كان
أساس بيعهم و لم يحد على اوجه الحروف من بيع و منهم وقد ربيع
السعر في أقله الشئ و إلا لكثرة الخلق قد رأى الله في م حلى في
سعر بقيمة يبيع و كرام سعر حتى (١) . و يجب تحذر : سعر في حالة
احتياج لئس وسلي حصة ضمن : و مش أن يبيع رب اسلم من سعر
مع ضروره بأس يبيع إلا يريده على القصة معروفة قد يجب عليه بيعها
بقيمة لئس ولا معنى لتسمير إلا برامهم بصفة الله منحت أن يتروا
بما أنزلهم الله به (٢) .

حالة الحصر

و شئت اضرورة في السعر في حله احصر المعروف في الاقصد
في محصر لبيع أو اسراء بصفة محدوده من الناس بحيث لا يبيعها بغيرهم
سواء أ كان هذا الاحصر في الأصل مشروعه محقق مع عدم كان

(١) الحبة من ١٤ .

٢ عنه من ١٥ .

(٣) لئس من ١٥ .

في مثل هذا واحد لا راع وحقيقته إبراهيم أن لا يسمو ولا تشرو
إلا شمس مثل وعدا وح في مواضع كثيرة من شريعة (١) .

المواد الضرورية

وكذلك مطم "مر التسمير ونسند إليه حاجة حية بعض الحاجات
الضرورية كالعدو عظم "وما احتج إليه الناس حاجة سامة والحى فيه
لله " " وحاجة لسمين إلى الطعام والناس وغير ذلك من مصنعة عامة
ليس الحى في لواحد نفسه " وسواء في ذلك تسمير الأشياء المبيعة
و تسمير الممن " و على حد تسمير تحديد الآخر .

" ب الناس " يحتاجوا إلى الطحنيين والخبازين فهدد على وحيد
أحدهم " ب يحتاجوا إلى مساعيه كالندس والطحون وخبزون .. فليس لهم
عند الحاجة به " ب "و إلا ب حره مثل و ثاني أن يحتاجوا إلى
الصناعة و مبيع ... وهذا أوجب عليهم أن يسموا الدقيق والخبز حاجة
الناس إلى ذلك إر معاكما يقدم ذو دخلوا نفوع في يحتاج إليه الناس من
غير رام لو حد منه بعبه فعلى تقدير تسمير عليها الدقيق والخططة
فلا يبيعو خدمة ولدقيق إلا شمس مثل ولا آخر إلا شمس مثل بحيث
يربحون بالمعروف من غير صرار به ولا سس (٣) .

(١) ح م ١٥

(٢) ح م ٣٣

(٣) ح م ٢٤

تحديد الأجرة في حالة الاحتيال على العمل

ومن حالات التحديد أيضاً إذا كان العمل احترافاً مفقوداً للطرفين :
 « ولـي لأمر أن أحرم أهل مصاعب على ما يخرج إليه الناس من
 مصاعبهم كالعلاحة وحبكة واسعة فإنه بقدر احترافه مثل ولا يمكن
 المستعمل من نقص حرقه مصاعب عن ذلك ولا يمكن اصابع من إطالة
 ما أكثر من ذلك حيث تعين منه عمل واحد من التسمير لواحده » .
 ونسبى من تسمية تحديد دجور تسمية الاعمال^{٢٢} وهو تعبير حسن
 من الوجهة تسمية لأن السعة والعمل من الوجهة الاقتصادية بكل منهما
 نفس أو سعر لا فرق بينهما وعندها انهم ليس من الفرق بمقاييس
 ومصطلحات .

مناقشة المانع للتسمير

ومناقش من تسمية ماضي بسعر محجة ورود الحديث الصحيح « ان
 الله هو سعر القاصص ساعد ولي لأرحو أن التقى لله وليس أحدهمكم
 يطالبني بطلعه في دم ولا مال » مناقشة رائعة تبين ظروف التي قبلها
 الحديث وكيف كانت سوق الخدمة سوقاً مفتوحة لا مغلقة وانعزى بين
 من يعين عليه يبيع واحتراف عليه ومن لم يعين عليه^{٢٣} واحتج للتسمير

١. المحمّد من ٢٢

٢. (٢) من ٣٣ .

٣. (٣) من ٢٩ .

محدث آخر عن جبريل لا مسح ولا مستط ^(١) وورد رأي النحاة
وخاصة الحنفية في موضوع تسعير وثا حلتان د يعني له أن يسعر على
سائر إلا إذا عين به حق صرر بمائة وانه في رأيهم نوع من احتجر
وأن ثا حيفة يرى احتجر لدفع حد ر دم ^(٢) .

نتائج التفسير .

ولا ينبغي أن يفتقر إلى ذكر ما استخرجنا من تفسير من احكام
الافوات ولا من إذا لم يصح في تسعير مبيع مائة وشرى ^(٣) .

كما قد قضى قضية حوار السع يسعر في من سحر المحمد في حالة
التسعر أو عدم حوار وقتان مدها ثلثه في ريث ^(٤) وسأج كذلك
طريقة التسعر وصحة وصول إلى الأمر إلى تسعر مدين الذي يجب
أن يحدده مسجدر عدد من غير سون ومن سمر مدين وأبد كرم
معه فالرمي ^(٥) .

الاحتكار ومنع الغش :

ومن غشده في توسعها بدحر المدونة مع هذا الاحتكار وسائر

(١) ح ٣

(٢) ح ٣٤

(٣) ح ٢٩

(٤) ح ٢٥

(٥) ح ٣٨

إذا أردنا اظهار دس الله كما قال الله تعالى وقتلوا في سبيل الله الذين
 يقتلونكم ولا تقبلوا إياهم لا يحب الله (١) .

ولذلك استقر رأي جميع مند صدور الأوب على عدم ذكره غير
 لمسلمين من أهل الكتاب في دس المسلمين على الإسلام وفي هذا يقول بن
 سمية : فمن يبيع المسلمين من يقاتله دس الله فكيف مصره كفره إلا على
 نفسه ولهذا قال عقباء بن النخعي : من دس الخليفة بكتاب وسر
 يعاقب بما لا يعاقب به الكتاب ، ووجه الحديث أن الخليفة را حصة
 م قصر إلا صاحب ولكن إذا صهرت في سكر قرب حمة ولهذا أوجت
 الشريعة قتل الكفار وم توجب قتل ، مذكور عنه ٥٧٤ .

وعلى هذا فرب يرى أن الاستاد هجري لا ووست على سعة صلاحه
 على كتب من يمية وآرائه وعلى رايته ومجده في بحث بعضي في مؤلفه
 سكر القيم عن من يمية أخطأ حين بعد عنه من كتب الحسة ف
 اليهود ولصدي إدام محتج المسلمون إلى صاعته فسمه . لكن في كتاب
 وقت أن يحلوم (٢) في حين أن عبارة من يمية التي أشار إليها لاسند
 لا ووست وترجم بعضها لا تدب على ذلك مطلقاً بعد قال في حسة : وهذا
 ذهب طائفة من العلماء كمحمد بن حرير بطري إلى أن الكفر لا يروون

(١) سياسة الشرعة من ٥٩

(٢) دراسة في رأيي الذي ابن سعة لاحتاجه وليس هجري لا ووست (بالله

القرسه) مطبعة المعهد الفرنسي للأثر الشرقية في القاهرة ١٩٣٩ من ٢٥٧ .

في بلاد مسلمين أخره إلا إذا كان استعوا بمحضهم وقد استعوا
 عنهم احوالهم كذا في حيز وفي هذه سنة راجع لنس هذا موضعه
 قاس يسه م سد مو فتنه على رتي حيزي من دار اب في مسألة رعا
 ومعلوم ان هذا رتي نجيب فيه حيزي حيزه بمقابلة من ثقة اندلس
 والدليل العملي برده .

إلا سظم حياه شتمع للدية واحفنه برة اسكراب اي بقصد
 الاحلال وني حرمها برة ومهنة احو حيز لا ريداء الناس تحقيقاً
 ونهت بة بوسه و بجز في عهد لا ريداء بجز بجز بجز بجز
 لهم مكنر من بجز في بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 كما تجد هناك .

إلا واحب البوة في بجز من بجز اسلمح من بجز بجز بجز
 العمل على منع بجز والبصية وبجز بجز بجز بجز بجز بجز
 بشروعة لا بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 لهذا المعنى قال بجز

وكان حقوب بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 فقد شرع بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 والاعانة عليه وارب بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 والاس والماسه بالسهم و بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز
 بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز بجز

حوادث وقعت في زمانه و في مثل حيزت منها عدد الخلف والاحداث
وعبر ان تسمية بين ما يحكمه الدعوة وشاء لا يكون لا مركبات
ثابت و بين لدنر لادرية في اسع وهذا سكي فيه انص والتهمة^١ .
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يحل لكون عن وعقه وحيد و صر
وغير فما يصح من ذلك وما د يصح وما قدر عليه وما لا قدر .
فان الامر والنهي و ب كتاب مستند بحجج مستحقة ودفع مقسده
فيصير اندر من له من كتاب سكي بقوب من مصلح و يخص من انفسه
اكثر لم سكي منه من ككون محرم اذا كانت مقسده^٢ كثر من
مصلحته . سكي عسر مقدار مصلح و مقسده هو عسر سريعه^٣ .

الخلاصة

وستطرح ان سيج من كل ما يقدم ب الدعوة في الاسلام في نصير
ان يمية تصنف بالصفات التالية :

١ - هي دولة مبنية على مفهوم مدني من حيث السلطة ومصدر السلطة
ومن حيث العلاقة بين حاكم والمحكوم وازدعي وازعية و صفات
مشترطة في جوارها وست قنعة على مفهوم الالهوتي الذي عرف في أوروبا
في بعض العصور .

٢ - ليست الدولة في الاسلام صاطلة أمن حسب وكم حمار حماني

١ - س ٣٨

(٢) - س ٥٥ و ٥٥ .

فعل وطيفته تنمى الحد لأب منه في اتجاهات الخير إلى ربح الإسلام
والتسويق بين تعددات الفردية - ثمين مصدقة - عنة تدخل في توجيهها
وصطها مادياً ومعنوياً .

٣ - تختلف الدولة في الإسلام كما نحت في طرق من نعمة عن بدونه
الحديثة شمولاً وصعقاً و مصادها إلى جميع مجالات حياة دول مستقلة .
نقد طلب الدولة الحديثة - مدخل أو لاشرف على حياة اقتصادية
ولكن الدولة في الإسلام تعود ذلك إلى التدهور بسبب حروب
فردية في مجال الأخلاق بنية ثمين حصار حديثة رُقي وفتح للحرب سمو
حياة الخلقية والروحية في الاتجاهات الجديدة - عامة وديان مدخل
مصر الأخلاقي في حمة حاصر في يكون للدولة وأهدم .

٤ - وديان تختلف الدولة بسلامة عن الدولة الحديثة مبنية على
المعوم الفردي الحر أو على الجماعية تتحكم في بحلة عن الدولة
الديمقراطية الحرة و لاشرف كية مربية كما تختلف كل الاختلاف عن
لدولة لادنية في عرفت في أوروبا ، وهي في رأيت الشك في
مسؤول إلية الدولة الحديثة في بطورها حيث تدخل في احتف صمها
جميع نواحي الحياة وحين يصبح لهدف الأخلاقي من هداها لاساسية
وتنظر إلى الحياة الاساسية على أنها وحدة متكاملة .

٥ - وعلى هذا فإن مفهوم الدولة كما نحن لسنا في بطرات ابن تيمية

وكي هو مخطط في زرائع لمعلم شو مفهوم الذي ينبغي أن تتجه نحوه
 وترسم خطاه في دولنا المحصرة ولا سيما في دول العربية وأملنا في أن
 تتجه جميع الدول العربية والمسلمة كذلك نحو هذا
 المفهوم المثالي الحيوي ندوة لتحقيق الارتقاء المادي والمعنوي معاً
 وتنسيق أهداف العربية والمسلمة وعصيلة في آن واحد.



المراجع

١ - من كتب ابن تيمية :

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي ورعية (المطبعة الخيرية) القاهرة
الحجة (مطبعة المؤيد) القاهرة

مباح منه . ومختصره : شتقى من مباح لا اعتدال بدهي
اقتضاء الصراط المستقيم

٢ - كتب أخرى ودرسات عن ابن تيمية :

ابن تيمية للأستاذ محمد أبو زهرة

دراسة في آراء ابن تيمية الاجتماعية والسياسية للدكتور هري
لاووس (مطبعة عرسية)

Essai sur les doctrines sociales et politiques de l'akhi
t lin al-Tarabya Le Caire 1959

الأحكام السلطانية لأبي بكر الحنفي

فهرس

المقدمة	٥
صله بموضوع المعصر	٧
مصادر الموضوع في مؤلفات ابن سمة	٩
الولاية	١١
وجوبها وصورتها	١١
مقصد ولاية وعية الحكمة والدولة	١٢
أولو الأمر	١٦
الإمامة الكبرى ورئيسة لدولة	١٦
بين الإمام ، بعدد سمته ومصدر سلطته	١٨
الإمام منفذ وليس مشرح	٢١
حاشية الإمام مقيدة وهو غير معصوم	٢٢
صفات لإمام وشروط اختياره	٢٣
القدره و يمكن أو السلطة اعليه	٢٥
ضرورة من سمته في تاريخ الإسلام السياسي	٢٦
الولاية بوجه عام	٣٠
وظائف الدولة	٣٢
الوظيفة المالية	٣٣

٣٥ وظيفة إمامة العدل

٣٧ وظيفة الجهاد

٣٨ الوظيفة الاقتصادية

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

٣٩ العمل واجب اجتماعي

٤١ واجب الدولة الإعداد

٤١ قيمة الأشياء و لأعمال . الحره والاحرار . اسعر مدد و الخبز

٤٢ حرمن و حد . طاه لحصر

٤٤ تسمير المواد ضروره

٤٥ تحديد لحره في طاه لاحرار على العمل

٤٥ مافشة المانعين للتسمير

٤٦ تشجيع شحمر

٤٦ الاحتكار ومنع النفس

٤٧ الاستملاك

٤٧ وظيفة الدولة في الناحية الخلفية والدبية

٥١ انخلاصة صفات الدولة في الاسلام في نظر اى تسمية

٥٤ المراجع

دار الكتب العلمية - طبع و نشر

مس - طب - ١ - ١٠٠٢

وحمل التوزيع في بغداد

مكتبة المتن

• •

العدد : ١٠٠ ق.س

مطبع "الجمهورية" دمشق

١١٠٢١ ٥



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 001952314

(NEC)

KBP310

.I288

M833

1961